



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/449  
للتنشر الفوري  
١ أكتوبر ٢٠١٥

## التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي يستعرض "عاما حافلا بالابتكارات"

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم تقريره السنوي لعام ٢٠١٥ الذي يسلط الضوء على جهود الصندوق من أجل تحقيق نمو أقوى وأكثر احتواءً للجميع في ظل تطورات وتحديات اقتصادية غير متوقعة اقتضت إجراء تصحيحات سريعة. ويصدر هذا التقرير قبيل الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تعقد الأسبوع القادم في ليما، بيرو. ويعتمد التقرير منهجا جديدا يجمع بين المقالات والرسوم والصور البيانية ويؤكد، كما هو الحال دائما، على أهمية عمل المجلس التنفيذي للصندوق الذي تمثل إرشاداته بشأن السياسات عنصرا ضروريا في الجهود المبذولة لضمان تحقيق الاستقرار المالي العالمي والنمو.

وقالت السيدة لاغارد في تقديمها للتقرير السنوي لعام ٢٠١٥، وعنوانه "مواجهة التحديات معا"، "لقد كان عاما حافلا بالابتكارات في مختلف إدارات الصندوق". وأضافت قائلة "فقد شهد إطلاق البرامج التجريبية التي تعمل على دمج آخر أبحاثنا خلال السنوات الأخيرة والمعنية بالنمو الاحتوائي وقضايا الجنسين ضمن العمل الذي نضطلع به مع بلداننا الأعضاء؛ وإتاحة حضور الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت للمسؤولين والجمهور العام؛ وإطلاق مبادرة البيانات المجانية؛ والدخول في علاقة تعاونية مع بلداننا الأعضاء حول موضوع التمويل الإسلامي".

ويشير التقرير إلى أن مجموع القروض التي صدرت الموافقة عليها في السنة المالية الماضية كان الأعلى منذ عام ٢٠١١، وأن الصندوق أطلق عددا من المبادرات والبرامج التجريبية لدعم العمل التحليلي وأشكال الدعم الأخرى المقدمة لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا.

وخلال هذه السنة، واجه الصندوق تحديات رئيسية، بما في ذلك الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط؛ وجائحة الإيبولا في غينيا وليبيريا وسيراليون، حيث بادر الصندوق بالتحرك بسرعة لضمان قدرة الحكومات الثلاث على مواجهة

الأزمة والعودة باقتصاداتها إلى مسارها الطبيعي. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى عدد من البلدان الأعضاء حيث عالج بعض الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة. وخلال هذه السنة، وافق المجلس على تقديم تمويل قدره ١١٢ مليار دولار لتسعة بلدان، بالإضافة إلى ٢,٧ مليار دولار في شكل قروض منخفضة الفوائد أو بدون فوائد إلى ١٧ بلدا من البلدان النامية منخفضة الدخل. كذلك قدم الصندوق ما تبلغ قيمته ٢٤٢ مليون دولار من المشورة الفنية والتدريب إلى مختلف البلدان حول العالم.

ويغطي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ أنشطة المجلس التنفيذي للصندوق ويتضمن كشفا مالية للسنة المالية. ويقدم أيضا توضيحا للدعم المقدم من الصندوق لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا، مع التركيز على مجالات مسؤولية الصندوق "المهام الرئيسية الثلاثة"، وهي تقييم السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه، وتوفير التمويل حيثما تدعو الحاجة، وتقديم المشورة الفنية والتدريب في أهم مجالات السياسة الاقتصادية. وفي إطار عمل الصندوق المعني بالرقابة الاقتصادية، أجرى الصندوق ١٣١ عملية فحص لسلامة اقتصادات بلدانه الأعضاء، بالإضافة إلى تقييمات القطاع المالي والانعكاسات الدولية لسياسات فرادى البلدان ("التداعيات").

وتشكل المشورة الفنية والتدريب في الصندوق - وهو ما يسميه تنمية القدرات- رُبع أنشطته، وهي آخذة في الازدياد منذ خمس سنوات. ومن أهم الموضوعات التي تحظى بزيادة الطلب هي الموضوعات المتعلقة بشؤون المالية العامة، نظرا لمعاناة البلدان حول العالم من الأثر المستمر للأزمة المالية العالمية.

ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية في مناطق العالم المختلفة، بما في ذلك الأحداث في أمريكا اللاتينية على "الطريق إلى ليمّا"، في الفترة التي تسبق الاجتماعات السنوية في بيرو؛ وآخر ٢٥ عاما في أوروبا الشرقية والوسطى؛ والذكرى السبعين لإنشاء الصندوق. ويوضح قسم "النظر إلى المستقبل" كيف يعتزم الصندوق البناء على الإنجازات التي تحققت نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة ودعم السياسات المتعلقة بالمناخ عن طريق تحديد أسعار صحيحة للطاقة.

### خلفية:

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ متوافر في طبعة ورقية بثماني لغات (العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية والإسبانية) وعلى اسطوانة مدمجة (بالإنجليزية فقط)، وفي الرابط التالي على شبكة الإنترنت [www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2015/eng](http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2015/eng). وتتضمن صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت الكشف المالية للصندوق للسنة المالية ٢٠١٥، بالإضافة إلى وثائق مرجعية أخرى. ويمكن الحصول مجانا على نسخ من التقرير

